ECES
المركز المصري للدراسات الاقتصادية
The Egyptian Center for Economic Studies

رأي في خبر

بتاريخ: 4 سبتمبر 2019 العدد: 570 المصدر: الأهرام أونلاين (27-8-2019)

البنك المركزي: ارتفاع التحويلات الواردة من المصريين العاملين في الخارج إلى حوالي 3 مليارات دولار في مايو

قال البنك المركزي في بيان له إن تحويلات العاملين بالخارج ارتفعت بنسبة 43% على أساس شهري في مايو إلى حوالي 3 مليارات دولار. وتعد التحويلات أحد المصادر الرئيسية للعملة الصعبة في البلاد، حيث بلغت 2.1 مليار دولار في أبريل. وأضاف البيان أن مصر تلقت 2.6 مليار دولار من التحويلات المالية في مايو 2018.

رابط الخبر

الرأي

- تعد التحويلات (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) أعلى مصدر للعملة الأجنبية منذ عام 2011 مقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر والسياحة وقناة السويس. وعلى الرغم من الاضطرابات السياسية في عام 2011، استمرت التحويلات في الارتفاع من 9.7 مليون دولار في 2010/2009 إلى 2.6 مليار دولار في 2018/2017 ، لتصل إلى 3 مليارات دولار في مايو 2019. وفي عام 2018، كانت مصر خامس أكبر متلق للتحويلات في العالم في عام 2018 والأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وفقا لموجز الهجرة والتنمية الصادر عن البنك الدولي.

- على الرغم من الأرقام المثيرة للإعجاب، **من المهم أن نتذكر أن التحويلات المالية تحددها عوامل خارجية (الطلب على العمالة من قبل البلدان الأخرى).** وهذا يعني أنها هشة بحكم تعريفها. فمعظم المهاجرين يعيشون في البلدان العربية الغنية بالنفط، وبالتالي، فإن تقلبات أسعار النفط بالإضافة إلى سياسات أخرى مثل السعودة والكوتنة .. إلخ يمكن أن تؤدي إلى اضطراب التحويلات المالية. **لذلك، لا يمكننا الاعتماد على التحويلات وحدها كمصدر للعملة الأجنبية. بل من الضروري تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، والسياحة، وقناة السويس، والصادرات، لأنها مصادر أكثر استدامة وموثوقة للعملات الأجنبية.**

- في حين لم يتم العثور على بيانات حديثة حول استخدامات التحويلات المالية، إلا أنه من المعروف جيدًا أنها موجهة إلى نفقات الأسر ويستثمر قدر ضئيل منها في العقارات. **وهذا يعني أننا نحتاج إلى صياغة سياسات لتوجيه الاستثمار إلى القطاعات الإنتاجية وخاصة التصنيع.**

- للتخفيف من مخاطر التدفقات الوافدة، **من الضروري الحفاظ على مسار تفصيلي لمصدر أموال المهاجرين (البلدان، والمهن، وقنوات الإنفاق)**. فهذه المعلومات مهمة للمساعدة في **توجيه الأموال إلى مجالات الاستثمار التي تدعم احتياجات التنمية بدلاً من التركيز على تراكم العقارات**. وثمة ضرورة أن تركز الحكومة على إيجاد **حوافز توفر تنوع الاستثمارات من جانب الأفراد (صناديق الاستثمار هي خيار جيد إذا تمت إدارتها بشكل صحيح).**

- **وأخيرا، من المهم تسهيل تدفقات التحويلات إلى الداخل عن طريق خفض التكاليف المترتبة عليها، وجعلها أكثر أمانا وسهولة.**

جدير بالذكر:

أظهرت دراسة أجرتها المنظمة الدولية للهجرة في عام 2010، والتي شملت مقابلات مع 200 أسرة متلقية للتحويلات المالية في أربع محافظات مصرية، أن الاستخدام الأول للتحويلات في مصر هو نفقات الأسرة العامة (34.8%)، في حين أن الاستثمار هو الثالث قبل الأخير (0.5%). وبالنظر في نصيحة المهاجرين إلى أسرهم حول كيفية إنفاق الحوالات، تم إخبار 13.8% منهم بالاستثمار في العقارات، ونُصِح 5% بالاستثمار في رأس المال.

Share Share Tweet Forward

الأعداد السابقة

تقارير أخرى

تنبيه هام:
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء علي وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

(c) 2018 المركز المصري للدراسات الاقتصادية ECES
جميع الحقوق محفوظة